دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.43].

الفكر الإصلاحي لدى تاج الدين السبكي (٧٢٧ – ٧٧١هـ/ ١٣٢٧ – ١٣٧٠م) في كتاب "معيد النعم ومبيد النقم"

د. سحر السيد إبراهيم السيد

أستاذ مساعد – قسم التاريخ

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

جامعة القصيم – المملكة العربية السعودية

مُلَخّص

اتخذ السبكي من فكرة الكتاب الأساسية منهج لإصلاح المجتمع فلا يكون شكر النعمة إلا بالقيام بواجباتها حفظها والتزام لأحكامها الشرعية، أوجب على السلطان أمورًا تدوم بها الولاية والملك، أولها هو القيام على مصالح الأمة ورعايتها، وعدم تغافل عن مصلحة الرعية، فقد هيأ العمل القضائي للسبكي وغيره من العلماء دراسة المجتمع والاطلاع على أسباب الفساد فيه وطرح الفكر الإصلاحي له، فلا يخلو عصر من العصور من العلماء أصحاب الفكر الإصلاحي، ولكن أوكلوا وضع ذلك الفكر موضع التنفيذ إلى السلطة الحاكمة وأرباب الوظائف العليا، الذين جعل صلاحهم صلاح للمجتمع، وقد جعلهم المسؤولون عن حماية الحدود وتجنيد الجنود، وتطبيق الحدود، والتزام الشريعة الإسلامية والرفق بالرعية وعدم ظلمهم لأن ظلم الرعية يذهب بالمناصب، وعلق أمانة حفظ مال المسلمين في رقابهم، وأن يتورعوا في مصادره، فلا يأخذون المال دون وجه حق، وكذلك مصارفه فيما ينفع مصالح المسلمين، كما أوكل إليهم مراقبة العملة وهي الذهب والفضة لأن غشهما يقلل من قيمتهما كما حض على لعناية بالعلماء فهم سبيل الناس للصلاح وأوجب على الوالي تعيين فقيه في كل قرية، هذا علاوة على التأكيد على أن ظلم الرعية يذهب بكل نعمة ويكون سبب البلاء الدولة.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث:	٠٦	أبريل	٢٠٢٣
تاريخ قبـول النشـر:	٢٤	مايو	٢٠٢٣

كلمات مفتاحية:

تاج الدين السبكي؛ نشكر النعم؛ الفكر الإصلاحي؛ عصر المماليك؛ علماء المسلمين

معرِّف الوثيقة الرقمي:

10.21608/KAN.2023.331838

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

سحر السيد إبراهيم السيد. "الفكر الإصلاحي لدى تاج الدين السبكي (٧٢٧ – ٧٧١هـ/ ١٣٢٧ – ١٣٧٠م) في كتاب معيد النعم ومبيد النقم".- دورية كان التاريخية.- السنة السادسة عشرة- العدد الستون؛ يونيو ٢٠٢٣. ص ٤٣ – ٥٨.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: d_saharelsayd@hotmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورية كَان التَّاريخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةُ

على الرغم مما اتسم به عصر المماليك من السمات العسكرية والسياسية والحضارية التي جعلته من أفضل العصور الإسلامية، علاوة ثرائه بالعديد من المؤلفات الفريدة في العديد من المجالات، لكن شابه فترات تدهور وفساد أخلاقي وإداري وسياسي، الأمر الذي حمل مفكري هذا العصر وعلماؤه بوضع المؤلفات لمعالجة هذا التدهور. وكان تاج الدين السبكي[١] أحد علماء هذا العصر الذي تناول من خلال كتابه "معيد النعم ومبيد النقم"[٢] العديد من القضايا الاقتصادية والإدارية والأخلاقية، وقد اتضح في هذا الكتاب الفكر الإصلاحي[٣] لدى تاج الدين السبكي الذي ولد في عام (٧٢٧هـ/١٣٢٧م) في سلطنة الناصر محمد بن قلاوون الثالثة التي امتدت من عام (٧٠٩هـ/١٣١٠-٧٤١هـ/١٣٤١)[٤]، وعاصر حكم عدد من أبنائه، وقد ساد هذه الفترة، بصفة خاصة وعصر سلاطين[٥]المماليك عامة الاضطرابات السياسية؛ كانت وراء تعرض الكثير من رجال الدولة، والعلماء، والقضاء وأرباب الوظائف، إلى فقدان مكانتهم بل وتعرضهم لشدائد عظام تتمثل أحيانا في السجن أو القتل، وقد تعرض كثير من علماء المسلمين إلى نقد وإصلاح ما كان يشوب نظام الدولة من أسس فاسدة، أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية[٦]، وابن بنت الأعز[٧] ، وابن حجر العسقلاني[٨]، وغيرهم ممَنْ اصطدموا بقوة المماليك وسلطتهم.

وكان تاج الدين السبكي أحد هؤلاء العلماء الذين تعرضوا لنقد وإصلاح المجتمع مما عرضه لبعض المحن فقد قال عنه ابن كثير: "وقد جرى عليه من المحن والشداد ما لم يجري على أحد من قبله"[٩]، ومع ذلك فقد أظهر من الشجاعة والقوة في مواجهة خصومه[١٠]، وفي نقد المجتمع ونظم الدولة وسبل إصلاحها،[١١] وفي هذا الكتاب يتعرض فيه إلى نقد ما ساد في المجتمع من فساد خاصة من رجال الحكم والدولة، وأرباب الوظائف، كذلك لواجبات وأخلاقيات بعض الحرف والمهن، وما يجب أن تكون عليه من أحكام السياسية الشرعية[١٢]، وسنقتصر هنا على الفكر الإصلاحي المتعلق بسلاطين المماليك ورجال الدولة، وقد أحاط السبكي وفكره الإصلاحي في هذا الكتاب بعوامل الفساد ووضع الحلول المناسبة لها ، والتي نبعت من الشريعة الإسلامية، بوصفه أحد الفقهاء، فقد عمل بالقضاء على المذهب الشافعي، هذا علاوة على نقده لبعض الحرف والمهن وما يجب على أصحابها من إتباع الأحكام الشرعية التي تتصل بمهنهم وآداب السلوك، وقد اتخذ من فكرة الكتاب الأساسية منهج لإصلاح المجتمع فلا يكون شكر النعمة إلا بالقيام بواجباتها حفظها والتزام الأحكامها الشرعية.

وقد لقى كتاب السبكي "معيد النعم ومبيد النقم" اهتمامًا بالغًا من عدد من الباحثين لدراسة هذ الكتاب من نواحي عدة كالاقتصادية[١٣]، والتاريخية[١٤]، والوظيفية[١٥]، فقد جعل تاج الدين السبكي من موضوع شكر النعمة وهو أحد الموضوعات الشرعية، طريقة لنقد المجتمع وإصلاحه من خلال التعرض لواجبات وحقوق أولى الأمر والرعية، كذلك التعرض الأخلاق المهنية لبعض الحرف والمهن في المجتمع.

يعتبر الكتاب من المصادر الهامة لعلماء التاريخ والاجتماع والإدارة حيث يقدم لهم معلومات مهمة حول الوضع الأخلاقي والمهني لكثير من الوظائف الإدارية والمهنة في دولة المماليك البحرية.[١٦]

١-الفكر السياسي الإصلاحي لدى علماء المسلمين

وقد وضع عدد من فقهاء وعلماء المسلمين الكثير من المؤلفات التي تتحدث عن سياسات الدول وإدارتها وكيفية إصلاحها من خلال السياسة الشرعية وتحقيق مقاصدها التي تهدف إلى إصلاح المجتمع ودفع المضار عنه[١٧]، فالسبكي وغيره من علماء المسلمين ربطوا بين الواقع السياسي والأخلاقي لبعض نظم الحكم وبين تحقيق العدل[١٨] ، والإصلاح للدولة والمجتمع من خلال تحقيق الأهداف السياسية والتربوية لتلك النظم[١٩]، فالشيزري يعود فساد المجتمعات إلى الانحلال الأخلاقي، والتخلف الاقتصادي، وفقدان الثقة بين الحاكم والمحكومين، ولذلك يوجه الحلول إلى الحكام، كما جعل الجلوس للمظالم أساس الملك،[٢٠] هذا بالإضافة إلى إتباع سياسة إصلاحية في الملك والجيش،

وتقسيم الغنائم والفيء، وتقدير الأموال ومحتذيا بسياسة الرسول والصحابي الراشدين، فالدين والجند والمال والعمارة كلها أمور تزيد من قوة الدولة وبقاؤها، وللتشجيع على الجهاد فإن الجند الذي يقتل كافرا يعطى سلبه، وهو كل متاع الجندي وفرسه ودرعه وما يتملك من أشياء أخرى تشجيعًا له على الجهاد، فلا يقاتل وتزهق روحه سدا.[٢١]

كما أكدوا على أن من أهم الواجبات الأساسية لرجال الدولة هو تولية الأصلح والأنفع في الولايات، وكان لعلماء المسلمين دور فيما يعرض عليهم من المشاورة بصلاحية الأشخاص عند تولي المناصب العليا بالدولة، وقد تعرض بعضهم لبعض المحن بسبب مواقفهم من ضرورة توفر الكفاءة في هؤلاء ومنهم القاضي بن بنت الأعز الذي كان رفضه لتولية شخص يدعى نجم الدين بن عطايا، لأنه لا يصلح للولاية وليس أهلا لشغلها، والذي كان أحد اتباع وزير الأشرف خليل بن قلاوون شمس الدين بن السلعوس[٢٢]، فدبر له مكيدة اتهمه فيها بسرقة مال الخزانة،[٢٣]فعزل عن القضاء، وتعرض للسجن وذلك بين عامي (١٢٩١/٦٩٠م – ٦٩١ ه/١٢٩٢م)[٢٤]، وفي هذه المحنة نرى شجاعة أيضًا القاضي بن دقيق العيد[٢٥] الذي رفض أن يوقع على محضر إدانة القاضي بن بنت الأعز بالرغم مما كان بينهم من العداوة الشديد، بل وأغلظ عليهم في القول[٢٦]

كما كان لآرائهم الإصلاحية تأثير في دفع السلاطين نحو الإصلاح ، فقد دفعت آراء ابن تيمية الناصر محمد بن قلاوون والدولة المملوكية إلى اعتناق آرائه خاصةً في مواجهة المغول، بل إن هذه الفتاوى كان وراء انقياد الدولة والمجتمع نحو التصدي لخطر المغول[٢٧] خاصة بعد تحول المغول إلى الإسلام، كذلك كان لعلاقة الوثيقة مع الناصر محمد بن قلاوون سبب في تغير وإصلاح بعض الأمور الفاسدة، كالرشوة وإصلاح حال السجون[٢٨]، الذي عرف به عصره حيث يعتبر أحد رواد الإصلاح المؤسسي في العصر المملوكي فظهرت في عصره كثير من الدواوين والمؤسسات التعليمية، والصحية وأبطل شراء المناصب بالرشوة[٢٩]، كذلك نجح القاضي ابن بنت الأعز بدفع الظلم عن الناس عندما أقنع السلطان المنصور قلاوون بإلغاء الضريبة التي كانت تؤخذ من الناس على أملاكهم مدة شهرين عندما تتعرض البلاد للغزو المغولي.[٣٠]

كذلك آراء عز الدين بن عبد السلام، سببًا في الكثير من الإصلاحات التي قام بها الظاهر بيبرس، ومن قبله سيف الدين قطز، في تخفيف الضرائب على الناس، جعل السلطان بيبرس يقول عندما علم بوفاته، الآن استقر ملكي.[٣١]

٢-حالة البلاد السياسية المعاصرة لتاج الدين السبكي

يجدر هنا الإشارة إلى حالة البلاد السياسية، والتي يمكن القول إنها أفرزت الفكر الإصلاحي لدى السبكي، وغيره من علماء المسلمين، تولى السبكي وهو العشرين من عمره وقيل في الثامنة عشر من العمر[٣٢]، عدد من الوظائف في دولة المماليك معاصرا لبعض من أبناء الناصر محمد بن قلاوون، حيث بدأ إسناد الوظائف له بترشيح من والده قاضي قضاء الشافعية في دمشق، حيث أُجيز له بالإفتاء والتدريس في كثير من مدارس مصر والشام، فعمل في التدريس في المدرسة الأشرفية نيابة عن والده،[٣٣] ومشيخة دار الحديث الظاهرية والأشرفية، والجامع الطولوني، ويمكن تحديد ذلك بعهد المظفر الحاجي بن الناصر محمد بن قلاوون (٧٤٧-٧٤٨هـ/ ١٣٤٦-١٣٤٨م)، وقد دخلت دولة المماليك البحرية بعد عصر الناصر محمد بن قلاوون في مرحلة جديد من نظم الحكم ، وذلك بسبب كثرة عدد السلاطين الذين اعتلوا العرش السلطنة، وصغر سنهم، وضعفهم نفوذهم أمام قوة ونفوذ أمراء المماليك، وأتابك العسكر[٣٤] الذي استمر الصراع والتنافس بينهم على جعل السلطان ألعوبة في أيديهم.

وقد أثر ضعف السلاطين على نظم الدولة بصفة عامة، فقد ضعفت واضطربت أحوالها وكثرت الفتن واضطرابات في جميع أرجائها، وقد بلغ عدد أولئك السلاطين الذين تولوا العرش من بعد وفاة الناصر محمد إلي نهاية دولة المماليك البحرية اثني عشر سلطانًا، وهم ثمانية من أولاد الناصر محمد وأربعة من أحفاده ، حكموا البلاد في ثلاثًا وأربعين سنة، مما زاد من حالة عدم الاستقرار، الذي امتد إلي بلاد الشام، وقد

تولي المظفر الحاجي بن الناصر محمد بن قلاوون (٧٤٧-٧٤٨هـ/ ١٣٤٦-١٣٤٨م) ، بعد أخوه السلطان الكامل سيف الدين شعبان(٧٤٦-٧٤٧هـ/ ١٣٤٥-١٣٤٦م)[٣٥]، الذي تميز عهد بالفساد نتيجة لانشغاله بالعب واللهو وسيطرة الخدم والنساء على أمور الدولة[٣٦]، وليس أدل علي ذلك مما قاله له الأمير بلبغا اليحياوي نائب الشام حين اشتد الخلاف بينهما: "أنت أفسدت المملكة، وأفقرت الأمراء والأجناد، وقتلت أخاك، وقبضت علي أكابر أمراء السلطان، واشتغلت عن الملك، والتهيت بالنساء وشرب الخمر، وصرت تبيع أخباز الأجناد بالفضة"[٣٧]، واشتد الاستياء من الكامل شعبان حين أمر سنة ٧٤٧هـ بالقبض علي أخويه الأمير حاجي والأمير حسين وسجنهما تمهيدًا لقتلهما، وقد وانتهت سلطنته بالقبض عليه وسجنه ثم قتله بعد ذلك[٣٨].

وقد تولى من بعده أخيه المظفر حاجي (٧٤٧-٧٤٨هـ/ ١٣٤٦-١٣٤٨م)[٣٩]، الذي زاد الفساد في عصره واتخذ سيرة أخيه الكامل، حيث كان يقضى وقته باللعب واللهو مع العامة والأوباش حيث كان مولعا بتربية الحمام وسيطرة الخدم وأصحاب المغاني على أمور الدولة، ولم يهتم لشؤون الدولة[٤٠]، وانتهي أمره بالقتل ولم يستكمل سنة على عرش السلطنة. ثم تولى بعده أخيه السلطان الناصر حسن (٧٤٨-٧٥٢هـ/ ١٣٤٧-١٣٥١م)، الذي لم يكن يتجاوز الحادية عشرة سنة حينها، وقد بلغ تسلط الأمراء مبلغه فقاموا بالقبض عليه وسجنه بعد عام من توليه السلطنة، ثم تولى من بعده أخيه الصالح إسماعيل بن الناصر محمد (٧٥٢-٧٥٥هـ/ ١٢٥١-١٢٥٤م)، حيث كان محبوسا بقلعة الكرك وعمره أربعة عشرة عاما[٤١]، اشتد نفوذ الأمراء في عهده فتم القبض عليه وحبسه في القلعة، وأعيد الناصر حسن إلي عرش السلطنة للمرة الثانية (٧٥٥-٧٦٢هـ/ ١٣٥٤-١٣٦٠م).[٤٢]

ظل الناصر حسن علي عرش الملك في سلطنته الثانية ست سنوات ونصف، أجمع المؤرخون علي شجاعته وبطولته ونفاذ كلمته، وعلو همته، ومحبته لرعيته وتشجيعه الفنون والآداب، ولم يكن يعيبه سوي شرهه، وميله إلي مصادرة الأموال حيث استولى على كثير من أملاك وأموال بيت المال، كما منع جوامك وإقطاعات الجنود فثاروا عليه، ودبروا للتخلص منه، وقد انتهى عهده بقتله على يد الأمير سيف الدين يلبغا الخاصكي[٤٣]، ولم يعلم له قبر، وبمقتله ينتهي عهد السلاطين من أولاد الناصر محمد بن قلاوون، ويأتي بعده عهد السلاطين من الأحفاد، بتولي السلطان المنصور صلاح الدين محمد بن المظفر حاجي بن الناصر محمد بن قلاوون (٧٦٢هـ / ١٣٦١-٧٦٤هـ/ ١٣٦٣م)[٤٤] أول أحفاد الناصر محمد في السلطنة، الذي كان ميالاً إلي الطرب، مدمنًا شرب الخمر، وسماع الأغاني حيث اتصف بانحطاط الخلقي، وكان ذلك سبب في خلعه من السلطنة، وحبسه بالقلعة، تولى بعده السلطان الأشرف زين الدين أبي المعالي شعبان بن حسين بن الناصر محمد (٧٦٤-٧٧٨هـ= ١٣٦٣-١٣٧٦م).[٤٥]

ولم يختلف عهد الأحفاد عن الأبناء كثيرا فقد استمر استبداد أمراء المماليك وصراعهم على السلطة، والاضطرابات السياسية، وقيام الدسائس والفتن بين السلطان والأمراء من جهة، وزاد فساد العربان وحروبهم وقطعهم الطرقات[٤٦]، وانتشرت حالة من الفوضى والانحلال، بحيث يصل الفساد إلى قيام المماليك السلطانية بنهب أموال المسلمين، وسلب النساء من الحمامات والصبيان من الطرقات للفساد بهم،[٤٧]الذي أدى في النهاية لسقوط دولة المماليك البحرية.

هذا علاوة على بعض العوامل الأخرى التي كانت وراء الضعف الاقتصادي والعسكري الذي ألم بدولة المماليك، وكان لها تأثيرًا كبيرًا على الجوانب الحضارية للدولة المملوكية:

انتشار الأوبئة والمجاعات

خاصة ما عرف بالفناء الكبير أو الوباء الأسود (في سنة ٧٤٩هـ/ ١٣٤٩م)، عهد السلطنة الأولي للسلطان الناصر حسن والذي انتشر في جميع أنحاء العالم وأتى على ثلث أو نصف سكان العالم، بل وصل إلى البحار والبرية وقضى على الثروة الحيوانية فيها علي حد قول المقريزي الذي يصف هذا الوباء بقوله : " ولم يكن هذا الوباء كما عهد في إقليم دون إقليم بل عم أقاليم الأرض شرقًا وغربًا وشمالاً وجنوبًا، وجميع أجناس بني آدم وغيرهم، حتى حيتان البحر وطير السماء ووحوش البر"، وقد آتى هذا الوباء على كثير من المظاهر الحضارية، شرقا وغربا، وفتك بأهالي مصر والشام فتكًا ذريعًا،

فكان يموت منهم في اليوم الواحد الآلاف ونتج عن هذا أن قلت الأيدي العامة، فأغلقت الأسواق، وقفت حركة البيع والشراء ، وأقفرت الأرض لعدم وجود من يفلحها، بل لقد تعطل صيد السمك من البحيرات لكثرة موت الصيادين،[٤٨] ونتج عن هذا كله اضطراب أحوال مصر الاقتصادية، كذلك تعطلت أكثر الصناعات والحرف والأحوال وتعطل نواحي الإنتاج المختلفة، ونقصت القوى البشرية وضعفت مما كان لها آثار جد خطيرة في تدهور الدولة المملوكية وضعفها في المرحلة التالية.

الحملات الصليبية على سواحل مصر والشام

ومنها حملة لوزنيان على الإسكندرية عام (٧٦٧هـ/١٣٦٦م)، وكانت نتيجتها خراب مدينة الإسكندرية، أهم موانى البلاد وما بها من بضائع، حيث سلبت الحملة كل غال وثمين في المدينة[٤٩]، كما كانت تكررت غاراتهم كثيرًا عليها وعلى ثغر دمياط، كذلك حملاتهم ضد طرابلس[٥٠]، وبلاد الشام كما أثرت على حركة التجارة التي كانت تعتمد عليها دولة المماليك في اقتصادها، فقد أصدر البابوات عدة قوانين تحرم علي التجار الأوربيين التعامل مع المسلمين، أو الاتجاه بسفنهم إلي موانى مصر والشام ، ولكن تجار الجمهوريات الإيطالية لم يطيعوا هذه الأوامر حفاظًا علي مصالحهم الاقتصادية المتبادلة مع مصر، فاضطرت البابوية إلي إنشاء قوة حربية تقوم على تخريب التجارة مع دولة المماليك متخذة من جزيرة صقلية مقرا لتلك الحركات[٥١].

٣- تاج الدين السبكي

(٧٢٧ – ٧٧١هـ/ ١٣٢٧ – ١٣٧٠م)

اسمه ونسبه: هو تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين علي بن عبد الكافي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام الأنصاري السلمي السبكي، كانت نشأته في بيت علم ودراسة سبب في نبوغه وتفوقه بين أقرانه علاوة على عناية أبيه تقي الدين السبكي[٥٢]بتعليمه فقد كان قاضي القضاة لفترة طويلة في بلاد الشام[٥٣]، وقد تلقى تعليمه في بها، وحفظ القرآن الكريم ودرس علوم الحديث والفقه في سن مبكر أهلته للإفتاء والتدريس في سن مبكرة.

وظائف: اجتمعت له عدد من الوظائف بدمشق والقاهرة لم تجتمع لأحد قبله[٥٤]، حيث تولى مشيخة دار الحديث بدمشق، والخطابة بالجامع الأموي[٥٥]، والتدريس في المدرسة الأشرفية نيابة عن والده،[٥٦] والمدرسة الظاهرية والأشرفية، والجامع الطولوني، المدرسة المنصورية، والبيمارستان المنصوري، ومشيخة الخانقاة الشيخونية، والمدرسة الناصرية، كما تولى الإفتاء بدار العدل بالقاهرة[٥٧]، تولى توقيع الدست[٥٨] بدار العدل لنائب الشام لأمير علاء الدين أمير على الماردينى[٥٩]، كما تولى قضاء الشافعية بدمشق عام (٧٥٦هـ/١٣٥٥م)، نيابة عن والده تقي الدين[٦٠]، في عهد الناصر بدر الدين أبي المعالي الحسن بن الناصر محمد بن قلاوون[٦١]، وقد عزل وتولى القضاء أربع ولايات، فعزل في عام (٧٥٩هـ[٦٢]/١٣٥٨م)، وتولى عوضًا عنه بهاء الدين أبو البقاء[٦٣]، الذي كان أيضًا متوليا لعدد من الوظائف بالقاهرة منها قاضي قضاة الشافعية بالقاهرة[٦٤]، ثم أُعيد إليه في نفس العام[٦٥]، ثم عزل في عام ٧٦٣هـ/١٣٦٢م، بأخيه بهاء الدين السبكي[٦٦]، وعاد هو إلى مصر وتولى وظائف آخيه[٦٧]، ثم أُعيد لتولي القضاء في عام (٧٦٤هـ/١٣٦٣م)، بدلاً من أخيه بهاء الدين السبكي، الذي تولى إفتاء دار العدل[٦٨]، والأخير كانت في عام (٧٦٩هـ/١٣٦٨م)، حيث عزل بسراج الدين البلقيني ثم أُعيد للقضاء عام (٧٧٠هـ/١٣٦٩م).

المحن التي مر بها: مر تاج الدين السبكي بعدد من المحن نتج عنها عزله عن القضاء كانت آخرها سبب في سجنه في قلعة دمشق، لمدة ثمانون يومًا[٦٩]، وقد أرجع البعض تلك المحن إلى العداء بين أسرة السبكي وتلاميذه شيخ الإسلام ابن تيمية[٧٠]، حيث كان والده قد رد على ابن تيميه في بعض المسائل[٧١]، فقد ظهر عدد من تلاميذ شيخ الإسلام بن تيمية في تلك المحنة ولعل ذلك وراء إرجاع سببها لذلك، ولكن نحسبه أنه كان عداء شخصي من قبل أحد قضاة الحنابلة، وهو القاضي جمال الدين الحنبلي الذي كتب المحضر ضد تاج الدين السبكي، ولا يمكن القول بعداء كل قضاة الحنابلة ضده، ويعلل ابن حجر تعرضه لهذه المحن بسبب ما كان بينه وبين البعض من البغضاء والعداء، وقد واجه الكثير من

أصحاب المناصب والقضاة مثل هذه المحن فقد كانت آفة العصر المملوكي[٧٢].

وكانت المحنة الأولى في عام (٧٦٧هـ /١٣٦٦م)، وقد وضع محضرين أحدهما معه والثاني ضده، الأول كان بتواقيع قاضي الحنابلة والمالكية، وقد رصدا ضده العديد من الاتهامات والعظائم المنكرة ، والثاني شهد فيه عدد من العلماء بالخير لتاج الين السبكي، وعقد له مجلسا بدار السعادة بدمشق حضور القضاة الأربعة، ونائب دمشق سيف الدين منكلي بغا [٧٣]الذي أوكل له السلطان عقد مجلس للقضاء فيما رمي به السبكي، وقد حاول نائب دمشق جاهدا أن يصلح بين الأطراف، ولكن أصر قاضي الحنابلة على موقفه[٧٤]، وحكم عليه قاضي الجبل بالسجن لمدة عام إلا أنه خرج بعد ثمانين يومًا، حيث قضى الشيخ صلاح الدين ابن منجي[٧٥] بإسلامه ورفع التعزير عنه، واستدعي إلى مصر، وعقد له مجلسا من كبار العلماء والقضاة فحكموا بإبطال حكم ابن قاضي الجبل، وبراءة، السبكي فأكرم وأعيد إلى منصبه مرة أخرى عام (٧٦٧هـ/١٣٦٦م) وكانت هذه هي ولايته الثالثة[٧٦].

ونقل الشيخ عبد الوهاب الشعراني في كتابه (الأجوبة المرضية): أن أهل زمانه رموه بالكفر واستحلال شرب الخمر والزنا وأنه كان يلبس الغيار والزنار بالليل ويخلعهما بالنهار، وتحزبوا عليه وأتوا به مقيدًا مغلولاً من الشام إلى مصر، وجاء معه خلائق من الشام يشهدون عليه؛ ثم تداركه اللطف على يد الشيخ جمال الدين الإسنوى[٧٧]، بدوا أنها كانت مكيدة دبرت للتاج الدين السبكي للتخلص منه. وعندما أعيد للقضاء سعد أهل الشام به سعادة بالغة حتى خرج أعيان البلد وعلماؤها لاستقباله حتى النساء خرجت بالشموع وامتلأت الطرقات بالناس الذين اجتمعوا لتهنئته مما يدل على مدى حب الناس له، ومكانته لديهم وصادف ذلك نزول المطر الغزير، الذي لم يمنع الناس عن الاجتماع حوله، ثم ذهب إلى دار السعادة واجتمع بنائب الشام الذي أرسل للقاضيين المالكي والحنبلي للصلح بينهم وخرج ثلاثتهم للجامع الصلاة.[٧٨]

أما المحنة الثانية التي تعرض لها تاج الدين السبكي كانت عام ٧٦٩هـ[٧٩]، فكانت بسبب أن السلطان لما أراد أخذ ذكوات التجار، وجدت وصلات كثيرة لدى الأوصياء ليس عليها اسم القابض، ورفض ناظر الأيتام الاعتراف بأنها وصلت للقاضي، فانتهى الأمر إلى عزل تاج الدين السبكي على يد نائب دمشق الأمير على المارديني وتولية سراج الدين البلقيني[٨٠]، إلا أنه أعيد عام (٧٧٠هـ/١٣٦٩م)، بدلاً عن السراج البلقيني.[٨١]

٤-فكرة كتاب "معيد النعم ومبيد النقم" وسبب وضعه

ويبدوا أن فكرة الكتاب بدأت معه بسؤال أحد الأشخاص عن أسباب زوال النعمة، ويمكن أن تكون هنا النعمة المقصودة مكانة اجتماعية، أو وظيفة إدارية فقدها صاحبها فأخذ يبحث عن أسباب فقدها، فكان هذا الكتاب الذي شمل في بداية أسباب شكر النعمة، وهي الوسيلة التي جعلها السبكي سببا لبقائها، وهو القيام بواجبتها كما حددها الشرع فكل راع عليه واجبات تجاه ما يتولاه من عمل ومسؤولية، وقد اتخذها وسيلة لطرح فكره الإصلاحي المتعلق بنقد المجتمع وإصلاحه سياسيًا واقتصاديًا، وبما أن معطي النعمة وقاطعها هو الله لذلك يجب على كل منعم أن يراقب الله في أفعال وأن يتقي الله ويشكره عليها بالقيام بما أمره الله به وذلك من خلال أن يعلم الإنسان سبب زوال النعم عنه، فإن النعم لا تزول سدى فلا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، وأن سبب زوال النعم بسبب الإخلال بواجباتها وحقوقها وهو شكر النعمة، فإن كل النعمة التي لا تشكر، جديرة بالزوال، فإن النعمة إذا شكرت قرت، وإذا كفرت فرت.

وقد حدد أن الشكر يكون بالقلب واللسان والأفعال[٨٢]، فقال "فأما شكر القلب فيكون الاعتقاد بأن كل خير سيق إليك عن طريق أمير أو وزير أو صاحب سلطة، فإنه مقهور مجبور من الله فقد سلط عليه الإرادة، وهيج عليه الدوراعي، وألقى في قلبه أن يعطيك فلم يجد سبيل إلا بدفعيه إليك، وأن يسوق إليك هذا الخير، وإن كان الأمر بيده وخلى إلى نفسه ما أعطاك ذرة، فإن الله قد أجراه على يديه ذلك الخير فلا احد

منهم يملك شيء لنفسه فكيف بغيره، فأشكر الله ولا تشرك به غيره" ،[٨٣] وكان ذلك موافقا لحديث الرسول (ﷺ)، "مَنْ لم يشكر الناس فلم يشكر الله"،[٨٤] وفسره بأن يكون شكره لأن الله أجرى النعمة على يديه فيكون شكرك إياه بالدعاء له بأن يزيد من فعل الخير لا انه سبب هذا الخير لأن ذلك يكون شرك بالله ، لأن الفاعل بالحقيقة هو الله سبحانه وتعال، فقد يتغير عليك وينقلب حبه كرها، ويبقى المنعم الذي يغير ولا يتغير،[٨٥] كما حذر من استقلال، النعم واحتقارها فإنها أيضًا من أسباب زوال النعم.

وقد ضرب مثلاً بأن هذه النعم القليلة علامة على ذكر الله لعبده فإن رضي بها وشكرها زادها، أما الشكر باللسان فيكون بحمد الله والتحدث بنعمه " وأما بنعمة ربك فحدث" وذكر الله ونعمه في كل مجلس، أما الشكر بالأفعال فيكون بامتثال أوامر الله ونواهيه في لكل نعمة شكرها، وأن يكون استخدام النعمة في الطاعة، وليس الاستعانة بها في المعصية فيكون سبب في زوالها.

٥-الفكر الإصلاحي لدى تاج الدين السبكي

نبع الفكر الإصلاحي لدى تاج الدين السبكي كغيره من علماء المسلمين من خلال عاملين أساسيين: أولهما: الإلمام بالشريعة الإسلامية وأحكامها فيما يخص السياسة الشرعية ، ثانيًا: الاطلاع على أحوال المجتمعات المعاصرة خاصة بعد تولي عدد من الوظائف، ومدى ما كان يلم بها من مخالفات وفساد إداري وأخلاقي وقد وجه نقده للمجتمع بكل فئاته بداية من رأس الدولة وهو السلطان الذي جعل صلاحه صلاحا للرعية، ويأتي الربط واضحًا لدى علماء المسلمين والمؤرخين بين السلطنة والشريعة في ما يخص دعائم السلطة السياسية وركائزها [٨٦]، فأوجبوا على السلطان أن يكون محسنا لمتبع الشريعة، معاقبا لمتجنبها، متخيرا للوزراء والعمال، مهيبا في أنفس الرعية، فيكون وسطا بين الرقة والقسوة ومستثمرا للأموال، مقدرا لنفقته، وفي المقابل أوجبوا على الرعية أن تخالف السلطان إذا لم يطبق الشريعة، بل وتعين عليه عدوه[٨٧].

فالعالم بستان سياجة الدولة، والدولة سلطان تحفظه السنة، والسنة شريعة يحوطها الملك، والملك راع تعضده الجند، والجند أعوان يكفلهم المال، والمال رزق تجمعه الرعية، والرعية خدام يتعبدهم العدل، والعدل مألوف به صلاح العالم.[٨٨]

وقد عاصر تاج الدين السبكي دولة المماليك البحرية وعاصر كثير من الأحداث الهامة، وما تميز به هذا العصر من كثر الاضطرابات السياسية بين رجال الدولة والتي كانت تلقي بظلالها على المجتمع، والتي كانت تثير الفوضى والفتن وتؤدي إلى انتشار أعمال السلب والنهب[٨٩].

وتطبيقا للحديث الشريف كلكم راع وكل مسؤول عن رعيته[٩٠]، يضع السبكي مسؤولية الإصلاح لأرباب الوظائف بالدولة أولهم رئيس الدولة أو السلطان، وأعوانه من النواب والوزراء والولاة والقضاة والمحتسبين وتبيان خصائصها ومقاصدها الشرعية في خدمة المجتمع والدولة الإسلامية، ولذلك كان يرجى تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وهكذا جاء نقده وتقويمه لأوضاع عصره من جميع الجوانب والمستويات حيث تعرض لأصحاب المناصب السياسية، المالية، والاقتصادية، وتناول أولا وظائف السلطة العليا في الدولة.

٦-الإصلاح السياسي لدى تاج الدين السبكي

نستطلع الفكر الإصلاحي لدى تاج الين السبكي في هذا الكتاب والذي يلتقي مع المصادر الفقهية والتاريخية، ويتضح من خلالهما وضوح وجهة النظر الإصلاحية للواقع السياسي والنظم الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال جميع مؤسسات الدولة وبصفة خاصة مؤسستي الخلافة والسلطنة، خاصة أن تلك المصادر عمدت إلى الإشارة إلى دور المؤسستين في تسيير شؤون الدولة من خلال العديد من الممارسات التي تحافظ تطبيق الشريعة الإسلامية بصفتها السمة العامة لأي دولة إسلامية.[٩١]

وقد أولى تاج الدين السبكي نظام الدولة وأرباب الوظائف الكبرى في الدولة والتي تمثل السلطات الثلاث في الشرع (التنظيمية- القضائية- التنفيذية) اهتماما كبيرا إذ جعلهم قدوه لغيرهم عندما يقومون بأعباء وظيفتهم كما ينبغي، فهم في نظره أكبر أثرا في المجتمع حيث أن صلاحهم في صلاح للمجتمع وكذلك فسادهم لذلك ابتدأ بهم وجعلهم في المقدمة من حيث الأثر والمنزلة والقدوة ، حيث أن فساد القصور ومؤسساتها يمتد إلى المجتمع فلا يجتمع البناء والهدم[٩٢]، فقد جاء إلى شخص إلى السلطان محمود بن سبكتين[٩٣] يطلب الحسبة بمدينة غزنة فنظر إليه السلطان فرأى شاربه يغطي فاه، وأزياله تسحب على الأرض، فقال له اذهب فأحتسب على نفسك أولا ثم عد واطلب الحسبة على الناس، وهنا إشارة إلى عدم التزامه بسنة نبي الخلق (ﷺ)، وصفات المحتسب.[٩٤]

وتشمل الوظائف العليا في الدولة: السلطان ونوابه وقوداه ووزراءه الذين كان لهم دور قوي في رسم وتحديد سياسة الدولة[٩٥]، وغيرها من الوظائف ذات الاتصال المباشر بالحكم والسياسة، ويرتكز هنا فكره الإصلاح لأرباب هذه الوظائف على سرد واجباتها المنصوص عليها في كتب الفقهاء والتي تحدد مهام الخليفة أو ولي الأمر وهي واجبات معلومة وواضحة في الشريعة الإسلامية حددت في كتب الفقه وأصوله.

فالسلطة العليا ورأسها سلطان المماليك، الذي يوجه له كلاما فيقول" إذا ولاك الله، تعالى، أمرًا على الخلق، فعليك البحث عن الرعية والعدل بينهم في القضية، والحكم فيها بالسوية، ومجانبة الهوى والميل، وعدم سماع بعضهم في بعض، إلا من يأتي بحجة مبينة، وعدم الركون إلى الأسبق (في تقديم الشكوى)، فإن وجدت نفسك تصغى إلى الأسبق، وتميل إلى صدقه (تصديقه) فاعلم أنك ظالم للخلق، وأن قلبك إلى الآن متقلب من الأغراض، يميله الهوى كيف شاء، وإن وجدت الأسبق والآخر سواء، فأنت أنت (أى الحكم مفوض إليك بناء على فحص حجج الجانبين)، ويضيف "وقد اعتبرت كثيرًا من الأتراك، فوجدتهم يميلون إلى أول شاك، وما ذاك إلا للغفلة المستولية على قلوبهم التي صيرت قلوبهم كالأرض الترابية التي لم ترو بالماء، فإذا أتاها ماء رويت : سواء كان ذلك الماء صافيًا أم كدرًا، زلالا باردًا أم كدرًا حارًا، ثم إذا رويت وجاء ماء آخر صاف حسن لم تشربه، وصار مانعًا عليها"[٩٦]

وهو هنا يشير إلى أهم مبادئ وأسس الشريعة الإسلامية، مبدأ العدل والمساواة التي يجب أن تتحقق للطرفين، وهو ما نصت عليه أيضًا الدساتير الحديثة أيضًا، فالواقع أن الولاة الأتراك في عصره، كانوا يميلون دائمًا إلى تصديق أول من يطرق بابهم شاكيًا، دون أن يقيموا اعتبارًا للشاكى الذي يأتي بعد ذلك، حتى لو كان الحق معه، وقد أعتبرها أيضًا من آفة العصر، كما أخذ على سلاطين المماليك عادة تقبيل الناس الأرض لهم،[٩٧] التي كانت تزيد من تعظيمهم لأنفسهم "معلقا أنه يخشى أن يكون ذلك كفر". [٩٨]

واتساقًا مع فكرة الكتاب أوجب على السلطان أمورا تدوم بها الولاية والملك، أولها هو القيام على مصالح الأمة ورعايتها، وعدم تغافل عن مصلحة الرعية[٩٩]، حتى إن كان ذلك بعبادة الخالق سبحانه وتعالى، فالأولى له أن يوازن بين الأمرين حتى يكون قد أدى ما عليه من واجبات، فأداء حق الله سبحانه وتعالى، يكون سبب في توفيقه وقيامه بمهام الحكم كما يرضاه الشرع، لأن التقصير في حق الله؛ يؤدي إلى فساد كل أمور الدنيوية للإنسان، كما أنه أوجب على الحاكم أن لا يميز نفسه عن الرعية[١٠٠]، لأنها نعمة من الله فلا يجوز أن يؤذي الرعية بنعم الله فإنه قادر على منعها عنه، فأهون الأمور في شكر تلك النعمة هو كف الأذى والشر عن الرعية، حتى إن شكر الله على تلك النعمة؛ بالصلاة والذكاة وغيرها من أعمال التقرب إلى الله تكون آثما عليه لأنه ظالم لرعيته، بل أن ظلم الرعية؛ يكون أدعى إلى ذهاب النعمة وإبطالها حتى لو شكر الله عليها بالصلاة والصيام والقيام[١٠١].

كذلك أوجب على ولي الأمر تجنيد الجنود لنشر دين الله والجهاد في سبيله، حتى يستمر ملكه ويدوم، كذلك النظر في أمر الإقطاعات وعدم قصرها فقط على أعوانه ومماليكه، ولكن تسخيرها لحفظ الدين، ورد المعتدين وتوجيهها للمنفعة، وصالح المسلمين، وحفظ وردع أعداء الدين[١٠٢]، وكفالة حقوق أهل الذمة، ويحرص عليها كحرصه على مصالح المسلمين، وتطبيق

العدل عليهم، وقد عرف عصر الناصر محمد بحفظ حقوق أهل الذمة حتى ينال المسلمين في البلدان غير الإسلامية نفس الحقوق، كما أنه كان حريص على إقامة العلاقات الطيبة مع البلدان المجاورة.[١٠٣]

ونائب السلطان هو الثاني بعد السلطان في هرم السلطة[١٠٤]، وقد جعل مهامه نفس مهام السلطان، بل جعله مسؤولاً عن تعليم الناس أمور دينهم من خلال تعيين فقيه في كل قرية، وتطبيق شرع الله، فالناس أحوج للعلماء لتعليمهم أمور دينهم، فالعلماء والفقهاء هم أحد أهم وسائل محارب فساد المجتمعات، بدلاً من بذل مال المسلمين فيما لا ينفع المسلمين مثل شراء المماليك والجواري[١٠٥]، كذلك الضرب على يد المفسدين وقطاع الطرق، التصدي لأصحاب المذاهب الباطلة بالعقوبة أو السجن، ولكن لا يتخذها ذريعة للانتقام الشخصي، ولذلك عليه أن يبحث ويستقصي صحة كل ما يصل إليه من أخبار من بطانته خاصة الدوادار،[١٠٦]الذي كان قديما يسمى الحاجب[١٠٧]، فهو الذي يأذن لأصحاب الحاجات، والمظالم في الدخول على السلطان، ونائبه فيجب عدم منع أحد منهم من الدخول لأن ذلك حقهم على أستاذه أو الملك، فمن وجبات وظيفته الاستماع لهم ولمظالمهم، وعدم السماح لهم بعرض مظالمهم هو نذير خراب على أصحاب هذه الوظائف.[١٠٨]

ومن معاوني الملك والسلطان كاتب السر، الذي يكتب التواقيع بالولايات والعزل ويعرض على السلطان الروايات المتعلقة بالمظالم التي ترفع إليه ليحكم فيها وبعض السلاطين لا يفهمون القضايا أو يفهمونها كما قصها عليهم كاتب السر، فيحمله هنا تاج الدين، مشاركة السلطان في الحكم، فإن كان ظلما وقع عليه الأثم لأنه نقل صوره غير صحيحة ولم يفهم السلطان القضية، أو أن يكون سبب في قطع أرزاق الناس، فيجب عليه أن يكون أمينا فيما يكتب ويعرض على السلطان، وإلا يكون شريكا له في الظلم الواقع على الرعية.

أما حاشية السلطان والمقربين منه فإن عليهم تقديم النصح له ودفع الظلم عن المظلومين، كساقي السلطان الذي أوجب عليه ألا يمكنه من شرب الخمور وغيرها بقدر ما يستطيع يتحايل على ذلك حتى لا يجلس السلطان ليحكم بين الناس وهو سكران، فقد أقام أحد الأمراء الحد على سكران وهو في حالة السكر مما أدى بالفقيه إلى طلب المغفرة من الله فهذا الأمير الفاسق كيف يوكل إليه أمر إقامة الحدود؟ [١٠٩]لأن ذلك أيضًا هو طريق حفظ هذه النعمة وليس شكر الله فقط، بل إن إغاثة المحتاجين والمظلومين قبل حق الله تعالى، لأنه لو ترك هؤلاء وذهب للصلاة كانت صلاته وبالا عليه.[١١٠]

الوالي ومسؤوليته هي تتبع أهل الجرائم واللصوص والخمارين، مع ذلك طالب بعدم مراقبتهم أو التجسس عليهم كذلك العصاة والمفسدين وشاربي الخمور والحشيش، بل تركهم حتى يظهر خبثهم ويقيم عليهم الشرع كما حددته الشريعة، حتى السارق يبحث عن طريقة لاسترداد المال دون وقوع حد القطع عليه أو البحث عن إثبات السرقة فالعفو أولى، كما لا يتفنن في أنواع الإيذاء لهم، فقد ذكر من عجائب صنعهم في عقاب أحد المجرمين تحت السياط لا ينتهي حتى ينتهي الوالي من صلاته، أو أن بعضهم كان يعاقب الذي زني بامرأة أن يتزوجها وهذا مخالف للشرع.[١١١]

فقد أوضح أن كل فساد مقرون بعدم تطبيق الشريعة الإسلامية؛ لأنها تتكفل بمصالح البلاد والعباد ودفع الفساد عنهم، ويقول من دراسته للواقع أن التزام الشرع كان نجاة للكثير من الأمراء والسلاطين وأصحاب الوظائف من مصائب الدنيا[١١٢]، وقد ضرب مثلا بنائب الشام في تلك الفترة الذي قال انه لم يأتي بأي من الحرمات فكانت نجاته[١١٣]، ويبرر الكثير من المماليك أنهم أتراك لا يعلمون الكتاب ولا السنة لمعرفة الشرع فذكر أن ذلك ليس مبررا له لظلم الناس فكان عليه سؤال أهل الذكر،[١١٤]حيث اتهم البعض هذا العصر بتطبيق المماليك لقانون إلياسة في نظام الإقطاعات لديهم كذلك في القسوة في تطبيق العقوبات لديهم[١١٥]، ومن مبدأ أن تخطأ في العفو أفضل من أن تخطأ في العقوبة، أشار السبكي إلى ذلك عندما قال "أن تضرب بريئ أعظم عند الله من تخلية ذي جريمة".[١١٦]

وقد قام السبكي بإلقاء الضوء على الخلافات والوشايات التي تقع بين أرباب الدولة وأصحاب الوظائف من القضاء، وغيرهم لعلمه بما تخلفه من وهن وضعف بالمجتمع، وكان كثير من القضاء يتصدون لمثيري

الشائعات بالضرب بالمقارع منعا لوقوع الفتن والاضطرابات.[١١٧]

من الواضح في كتابات السبكي انتشار الوشاية على الكثير من الناس تتسبب في هلاكهم وخراب بيوتهم، جعلت من يتم استدعاؤه من قبل السلطة يعتقد أن هناك مصيبة سوف تحل به، وهو ما يقوم به كثير من أصحاب الوظائف، أو الحاشية من المقربين من السلاطين وذلك لحيازة حظ من الدنيا، بل أنهم يرشدون عن المساكين والغافلين على حد قوله[١١٨]، فقد حرم عليهم ذلك، بل وأوجب عليهم دفع الظلم إن رأوا من السلطان ذلك.[١١٩]

٧-الاقتصاد والمال في الفكر الإصلاحي لدى تاج الدين السبكي

ويعتمد الاقتصاد في فكر تاج الدين السبكي على مصادر ومصاريف وبيت المال، وسياسة ولاة الأمر فيها، وذلك من خلال التورع في مصادر بيت المال وعدم اختلاط أموال الدولة وبيت المال من الحلال والحرام فقد كان سائدا أن كل ما يدخل بيت المال يصبح حلال فقال" وبيت المال لا يحل ما حرم الله تعالى "[١٢٠]، فكثيرا ما كانت تفرض الأموال على الناس دون وجه حق ويعاقب عليها أشد العقوبة من لم يستطع سددها، فخرب بيوت ودمرت أسر وسجن أناس بسبب ذلك، في حين نجد انتشار مظاهر الترف والبذخ وشراء العبيد والجواري وبناء القصور الفخمة وأمور لم يعرفها الخلفاء الراشدين، والأجدر بهم توجيهها إلى مصالح الأمه الإسلامية لأنها أمانة لدى ولاة الأمر، لا يستحلون صرفها دون الرعية[١٢١].

وعليهم التورع في جمع المال فإذا أجتمع المال الحلال مع الحرام غلب المال الحرام الحلال وأصبح المال كله حرام،[١٢٢] فيجب تحري الأمانة في المال الذي يأخذه من الفلاحيين، والدواوين للأمراء، وقد حدد مكانة السلطان من بيت المال فقد جعل مكانته نفس مكانة باقي الرعية، وخاصة العلماء، والفقراء، والمحتاجين، لذلك حرم بيع الأوقاف الموضوعة على العلماء والفقراء، أو الاستيلاء على أموال الريعية دون وجه حق، حتى لو استخدموه في بناء الجوامع والمدارس والتي كانت وسيلتهم لترسيخ مكانتهم في المجتمع.[١٢٣]

كما أنه يشير إلى الظلم الواقع على الرعية في المكوس التي تفرض بدون وجه حق لتعطى إلى من لا يستحق، وقد أشار إلى سوء عاقبة العاملين عليها، وكيف أن ما يلم بهم من مصائب هي من جراء ظلمهم في فرض الضرائب والمكوس على الشعب مثل شاد الدواوين والوزراء،[١٢٤] بل أنهم كانوا يتحايلون في الاستيلاء على أموال الأغنياء بجمع البضائع من الناس ثم يطرحونا على التجار والأغنياء بأسعار باهظة الثمن[١٢٥]، أو الاستيلاء عليها دون وجه حق كما حدث في عهد الأشرف كامل شعبان حيث طمع خدمه ونسائه فيما في أيدي الناس واستولت أمه على معصرة وزير بغداد ومنظرته المطلة على بركة الفيل.[١٢٦]

كما أخذ على بعض الملوك إجزال العطاء من بيت المال لخواصة وحاشيتة، وذلك ليكونوا عونا له في حفظ ملكه، وليس لمصلحة المسلمين، أو إغداق المال على الشعراء والمادحين، وأصحاب الأغاني، أو شراء الجواري والمماليك، بحيث أنهم يبذلون المال لاستحضار مغن حسن الصوت أو جارية فائقة الجمال[١٢٧]، وغيرهم ممن ليسوا من مصارف بيت المال فقد حدد الإسلام مصارف بيت المال، وضرب مثلا بتورع الخلفاء الراشدين في مصارف بيت المال رغم امتلاء خزائن بيت مال المسلمين، ولكنهم كانوا يحيون حياة الفقراء والمعوزين.[١٢٨]

كما وجه النقد للسلاطين والأمراء في تزيين القصور والمباني حيطانها، وأسقفها بالذهب، كذلك زخرفة الملابس والمبالغة في تنزينها، وقد ذهب الكثير من الذهب في تزيين المباني وما بقى منها ذهب في تزيين ملابسهم وسروج ركابهم وغيرها من أدواتهم الخاصة، وكان الأجدر بهم أن يستخدموا هذا الذهب في سك العملة حتى تكثر الأموال وترخص البضائع، وينتفع المسلمين بها، ومع كل ذلك يطلبون من الله نصرهم ومن العلماء الدعاء، ولو أنهم لم يقترفوا كل هذه المحرمات لما افتقروا إلى دعاء العلماء[١٢٩]، في حين أنهم يستكثرون على العلماء والفقهاء أرزاقهم وركوبهم الخيل، ولبثهم الثياب الفاخرة في حين يستقلون على أنفسهم أرزاقهم وما يتنعمون به من خيرات بالرغم مما هم عليه من المعصية والجهل.[١٣٠]

أوجب على السلطان ضرورة تحديد مرتبات للعلماء من بيت المال الذي هو أمانة لديه، وأن مكانته من بيت المال نفس مكانة المسلمين منه، فليس له الحق في أن يتنعم بهذا المال دون المسلمين خاصة العلماء والفقراء والمحتاجين ولا ينظر إلى الأوقاف التي بأيدهم والتي وقفها أهل الخير عليهم وقد جمع في ذلك العلماء والفقراء وأصحاب الحاجة، أو تسخير الفلاحين في الإقطاعات دون وجه حق [١٣١]

كما كانت الضرائب (المكوس) مصدر من مصادر بيت المالي وانحصرت وظيفة الوزير في العصر المملوكي، في فرض المكوس (الضرائب) على أصحاب الأموال، وتحصيلها منهم، وتوقيع العقوبات على من يقصر في أدائها، وبذلك فقد عادت هذه الوظيفة الهامة إلى ما كانت عليه لدى الفرس، قبل أن تنتقل إلى المسلمين، وتصبح مهمتها مساعدة الخليفة أو الوالي في تسيير شئون الدولة، فيقول " إن من حقه بذل النصيحة للملك ، وكف أذاه عن أموال الرعية، وتخفيف الوطأة عنهم ما أمكنه، وقد علم أن المكوس حرام، فإن ضم الوزير إلى أخذها الإجحاف في ذلك، وتشديد الأمر فيه ، والعقوبة عليه، فقد ضم حرامًا إلى حرام ، بل إذا لم يقدر على إبطال حرام ، فلا يزيد الطين بلة، بل لا أقل من الرفق والتخفيف على الرعية"[١٣٢]، وهو هنا ينصح برجوع الوزير إلى مهامه الرئيسية في تقديم النصح للسلطان ودفع الضرر عن الرعية والتورع في جمع المال.

ومما يجب على الوزير مراعاته أخلاقيًا : التيقظ إلى الأموال التي تجتمع عنده، ومنها ما هو حلال ومنها ما هو حرام ، فعليه ألا يخلطها، بل يدع الحلال بمفرده ، والحرام بمفرده، وإلا فمتى خلطهما، ولم تتميز صار الكل حرامًا، وفي أذهان كثير من العامة أن الأموال إذا خلطت، ودخلت بيت المال صارت حلالاً، وهذا جهل ما اجتمع الحلال والحرام إلا غلب الحرام الحلال، وبيت المال لا يحل ما حرم الله تعالى، ثم إذا تميز الحلال عن الحرام صرف الوزير الحلال على أهل العلم والدين ومن يتحرى أكله، كذلك يتعين على الوزير التخفيف في العقوبات التي تفرض على من لا يستعطون تأدية ما عليهم من أموال لبيت المال خاصة وقد شهد هذا العصر الكثير ممن فرض عليهم المال بغير حق، إذا لم يتمكن من دفعها.[١٣٣]

فقال "إذا جلس وزير يعاقب الرعايا ليستخرج منهم الخبائث (الأموال المفروضة عليهم بدون وجه حق) التي لا يجوز له أخذها، ودفعها إلى من يأخذها ظلمًا، ويصرفها فيما لا يحل له، فكيف يكون وجهه عند الله تعالى؟! وكيف لا يتبادر إليه الوخم، وسوء العاقبة في الدنيا؟!" .[١٣٤]

كما أهتم بإدراج الكثير من المهن والحرف التي انتشرت في العصر المملوكي، وما يجب على أصحابها من مهام وأخلاق، فقد جعل الاقتصاد والمال أساسه العمل فلم يحقر من أي عمل إذا كان حلالا حتى مربي الكلاب أو من يطلق عليهم الكلابزي، فقد قال الحمد لله أنه لم يكن عاصر خمر أو ممن ابتلاه الله.[١٣٥]

كما طرح عدد من الحلول الإصلاحية في مجال الاقتصاد وغلاء الأسعار الذي رصد له عدة أسباب، منها تزوير العملة وأوجب على المحتسب وجعل أهم وظائفه هي مراقبة العملة من الذهب والفضة ومنع غشهما لأنه السبب المباشر في غلاء الأسعار، وانخفاض قيمة العملة فيكون هلاك البشر[١٣٦]، وجعل من تزوير العملة وزيادة نسبة النحاس فيها سبب في غلاء الأسعار وفساد الأحوال، كما جعل انخفاض منسوب مياه النيل سبب في زيادة الأسعار أيضًا،[١٣٧] كما أنه ذكر أن من وسائل السيطرة على غلاء الأسعار إن يقوم السلطان بتسعير البضائع، فقط في وقت الغلاء، ويجب على الجميع إطاعة، ومن لم يلتزم يعاقب بالتعزيز والتأديب، رغم اختلاف العلماء في تشريع ذلك.[١٣٨]

٨-العلم والعلماء في فكر تاج الدين السبكي الإصلاحي

ويحتل العلماء والفقهاء في الدولة الإسلامية مكانة كبيرة حيث يعود إليهم ترسيخ قواعد السلطة التنظيمية (التشريعية) والسلطة القضائية، فقد جعلهم مسؤولون عن تعليم الناس أمور دينهم، وتطبيق شرع الله من خلال أن يكون هناك فقيه في كل قرية، فالناس أحوج للعلماء لتعليمهم أمور دينهم، فالعلماء والفقهاء هم أحد أهم

وسائل محارب فساد المجتمعات، بدلا من بذل مال المسلمين فيما لا ينفع المسلمين[١٣٩].

لذلك أوجب على السلطان ضرورة تحديد مرتبات للعلماء من بيت المال الذي هو أمانة لديه، وأن مكانته من بيت المال نفس مكانة المسلمين منه، فليس له الحق في أن يتنعم بهذا المال دون المسلمين خاصة العلماء والفقراء والمحتاجين ولا ينظر إلى الأوقاف التي بأيدهم والتي وقفها أهل الخير عليهم وقد جمع في ذلك العلماء والفقراء وأصحاب الحاجة[١٤٠].

وقد نال المؤرخون حظا وافرا من كتابه فقد ووضع قاعدة أطلق عليها قاعدة المؤرخين حيث جعل الكتابات التاريخية أمانة خاضعة لناموس الثواب والعقاب، وذلك لخطورتها في رفع أناس ووضع أناس، وذلك بجعل أو قدح أو مدح، أو جهل وعدم أمانة في النقل[١٤١]، ويبدوا أنها كانت موجه لمؤرخي عصره حيث ذكر مثال على ذلك تاريخ الذهبي[١٤٢]، فقد أشار إلى أن المؤرخين مثل الفقهاء والعلماء والمفسرين والنحويين تحتاجهم الأمة مثل حاجة هؤلاء وفسادهم يشكل نفس خطورة فساد وظائف هؤلاء على المجتمع، وأوجب توافر صفة الصدق والعدالة[١٤٣]، وأن يتخلى عن الهوى والتعصب بحيث يأخذه التعصب للقدح والذم في شخص أو المدح لآخر، كما أوجب عليه النقل باللفظ وليس المعنى خاصة في النصوص وذلك من باب الأمانة العلمية، ثم يأتي دورهم في التفسير والتعليل والاستقراء، وهو ما يميز المؤرخ عن الراوي أو الإخباري، كذلك ذكر السند والمصدر بعد أن يتحقق من الخبر حتى لا يساهم في نشر الشائعات، كما وضع قاعدة أخرى لأصحاب كتب التراجم أن يكون عالما بمن يترجم له علما ويدنا قريبا منه في منزلته والأفضل أن يكون في تخصصه، وأن يحرص على الأمانة في عرض التراجم[١٤٤]، وكانت آراء تاج الدين نابعه من كونه رجل دين وعالم من علماء الفقه، فكان حديثه عن الشروط والأحكام المستمدة من الفقه الإسلامي.[١٤٥]

وفي حديثه عن العلماء أخذ على العلماء، والفقهاء التعصب للمذاهب، ودعاهم إلى نبذ الخلاف والفرقة والاجتماع على القيام بواجبهم في إصلاح المجتمع من خلال إنكار المنكرات، والعمل لصالح الأمة من خلال الأخذ من المذاهب ما يصلحها ، بل أنه عاب عنهم كيف يصل بهم التعصب إلى منع من يخالفه في المذهب من الصلاة خلفه، كما دعاهم أن الأولى لهم من البحث حول الاختلاف في المذاهب إلى دعوة أهل الذمة إلى الإسلام، الذي هو من أفضل الأعمال، كذلك عدم الاشتغال بعلوم الفلسفة والمنطق إلا بعد التمكن من علوم الدين ولا يخلط هذه العلوم بالعلوم الإسلامية[١٤٦]، كما حذر القضاة من قبول الهدايا كرشوة لاتخاذ جانبه المتخاصمين في القضاء، ويمكنهم قبول الهدايا فقط من السلطان وأصحاب المناصب العليا، لأن هذا شيء كان معتادا ومعمول به، لكن حذرهم من أن يكون ذلك طريق لإصدار فتوى فيما لا يجوز، وهو محرم فيقول ذلك مباح على مذهب كذا، وهو غير صحيح، أو أنه يتسرع الفتيا دون دراسة وعلم[١٤٧].

٩-منبع آراء تاج الدين السبكي وأسبابها

- النشأة العلمية والمكانة التي احتلها والده كقاضي للقضاء وتأثير آراء والده التي كان كثيرا ما يرددها، كذلك تلقي العلم على عدد من العلماء الذين أثروا فيه بآرائهم.
- توليته منصب قاضي القضاء بعد والده منذ عام ٧٥٦ حتى وفاته في عام ٧٧١ه[١٤٨] سمح له الاطلاع على أحوال الخاصة والعامة، وتحديد أسباب فساد المجتمع وطرق إصلاحه.
- كفقيه وعالم بالفقه الإسلامي والشريعة الإسلامية وما يرتبط بهما من السياسة الشرعية، أوجد لديه العلم الذي واجه به الفاسدين فكان قوي الحجة في مواجهتهم.

فكانت الفكرة الرئيسة للكتاب هي نقد المجتمع وطرح طرق إصلاحه من خلال، الحديث عن شكر النعمة التي كانت في رأيه هي الولاية التي أولها الله سبحانه وتعالى للإنسان، فعليه أن يطبق شرع الله من خلال القيام بالسياسة الشرعية لتلك الولايات سواء العامة منها أو الخاصة، وقد نبعت تلك الفكرة من سؤال أحد الأشخاص له عن سبب زوال النعمة وطريقة إعادتها .

خَاتِمَةٌ

العلماء والمختصين هم أقدر الناس على دراسة المجتمعات وإصلاحها وإلقاء الضوء على مقومات الدولة وطرق النهوض بها، وذلك من خلال علمهم بالشريعة الإسلامية التي تتكفل بمصالح البشر ودفع أسباب الفساد والانحلال، لذلك أوجب على السلطان تعيين رواتب لهم من بيت المال وعدم النظر إلى الأوقاف الموقوفة عليهم حتى يتفرغوا إلى العلم. وعلى الفقراء والمحتاجين.

اتخذ السبكي من فكرة الكتاب الأساسية منهج لإصلاح المجتمع فلا يكون شكر النعمة إلا بالقيام بواجباتها حفظها والتزام الأحكام الشرعية، أوجب على السلطان أمورًا تدوم بها الولاية والملك، أولها هو القيام على مصالح الأمة ورعايتها، وعدم تغافل عن مصلحة الرعية.

إن العمل المدني هيئ للسبكي وغيره من العلماء دراسة المجتمع والاطلاع على أسباب الفساد فيه وطرح الفكر الإصلاحي له، فلا يخلو عصر من العصور من العلماء أصحاب الفكر الإصلاحي. ولكن أوكلوا وضع ذلك الفكر موضع التنفيذ إلى السلطة الحاكمة وأرباب الوظائف العُليا، الذين جعل صلاحهم صلاح للمجتمع، وقد جعلهم المسؤولون عن حماية الحدود وتجنيد الجنود، وتطبيق الحدود، والتزام الشريعة الإسلامية، والرفق بالرعية وعدم ظلمهم لأن ظلم الرعية يذهب بالمناصب.

وعلق أمانة حفظ مال المسلمين في رقابهم، وأن يتورعوا في مصادره، فلا يأخذون المال دون وجه حق لأنهم سيحاسبون أمام الله سبحانه وتعالى، وكذلك مصارفه فيما ينفع مصالح المسلمين، كما أوكل إليهم مراقبة العملة وهي الذهب والفضة لأن غشهما يقلل من قيمتهما، ويتسبب في غلاء الأسعار، وافتقار السوق.

وقد أشار إلى الكثير من الآفات والمخالفات التي انتشرت في العصر المملوكي مثل تقبل الأرض أمام السلطان وقد اعتبرها كفرا، كذلك كثر الاستيلاء على أموال الناس بدون وجه حق، كذلك انتشار الوشايات التي تقع بين أرباب الدولة وأصحاب الوظائف من القضاء، وغيرهم لعلمه بما تخلفه من وهن وضعف بالمجتمع

كما انتشرت الوشاية على الكثير من الناس تتسبب في هلاكهم وخراب بيوتهم تصل إلى حد من يتم استدعاؤه من قبل السلطة يعتقد أن هناك مصيبة سوف تحل به، وهو ما يقوم به كثير من أصحاب الوظائف، أو الحاشية من المقربين من للسلاطين حيازة لحظ من الدنيا، بل أنهم يرشدون عن المساكين والغافلين فقد حرم عليهم ذلك، بل وأوجب عليهم دفع الظلم إن رأوا من السلطان، لأن التضيق على الناس وإكراههم وظلمهم سبب لإهلاكهم ونزع الملك عنهم، بل وخراب البلاد والملك.

كما اعتنى بالحالة الاقتصادية للدولة فتكلم عن بيت المال ومصادره ومصروفاته، واجب على السلطان حفظ مال المسلمين وصرفه في مصارفه الشرعية اقتداء بالخلفاء الراشدين وعدم إهداره فيما لا ينفع المسلمين مثل بناء القصور وزخرفتها، والملابس والأمتعة أو شراء المماليك والجواري، وسبل اللهو والعبث. كذلك تحدث عن دور العلماء في إصلاح المجتمع والرعية وإرشاد الملوك ورجال الدولة إلى أمور الشرع الصحيحة وعدم الانسياق ورائهم لتحقيق مكاسب شخصية على حساب الشرع، ومصالح المسلمين.

الاحالات المرجعية:

(١) تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين علي بن عبد الكافي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام الأنصاري السلمي السبكي، ابن تغري بردي، جمال الدين ابي المحاسن يوسف بن تغري بردي (ت ٨٧٤)، **المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤، **النجوم الزاهرة**، ج ١١، ص ١٠٨ ـ ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج٢، ص ٤٢٥، ابن تغري بردي، **المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤، ج٧، ص ٣٨٥.

(٢) يرجح بعض الباحثين أنه وضع بعد عام ٧٦٦هـ، محمد الصادق حسين، **بيت السبكي**، دار الكاتب المصري ١٩٤٨، ص ١٤.

(٣) فالفكرة الإصلاحية من حيث الجوهر هي دعوة وتأسيس لضرورة تقويم وتعديل "الاعوجاج" في حياة الأمم والعقائد (الدينية والدنيوية)، ميثم الجنابي، الإصلاحية الإسلامية وأثرها في صيرورة الوعي الجديد في العالم العربي، ص ١.

(٤) بن تغري بردي، جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي (ت. ٨٧٤)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧١، ج ٩، ص ٣٢٥.

(٥) لم يكن لقب السلطان موجود قبل السلطان محمود بن سبكتين، فهو أول من تسمى به في الإسلام، نظام الملك الطوسي، أبو علي الحسن بن دهقان (ت ٤٨٥ هـ/ ١٠٩٢ م)، سير الملوك أوسياست نامه، ترجمة يوسف بكار، وزارة الثقافة، عمّان، ٢٠٠٧ م، ص ٨٧.

(٦) هو أحمد تقي الدين أبو العباس بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله بن تيمية الحراني، ابن كثير عماد الدين أبي الفدا إسماعيل (٧٧٤) **البداية والنهاية**، تحقيق عبد الله بن عبد الرحمن التركي، هجرة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٧، ج ١٨، ص ٢٨٩، الجزري، شمس الدين ابي عبد الله بن إبراهيم الجزري (ت٧٣٨هـ)، **تاريخ حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه**، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، بيروت، ج٢، ص ١١١/١٢٣.

(٧) تقي الدين بن عبد الوهاب بن بنت القاضي الأعز العلائي الشافعي، السبكي، **طبقات الشافعية**، ج ٥، ص ٦٤، ابن كثير، المصدر السابق، ج١٧، ص ٦٩٠، ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ج٧، ص ٣٨٠.

(٨) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج ١٥، ص ٥٣٢.

(٩) ابن كثير، المصدر السابق، ج١٧، ص ٦٩٠.

(١٠) ابن طولون شمس الدين محمد بن علي (٩٥٣)، **القلائد الجوهرية في تاريخ الدولة الصالحية**، مجمع اللغة دمشق، ص ٥٠٢.

(١١) ابن العماد الحنبلي (٨٩٠ ـ ١٠٨٩)، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، دار بن كثير، بيروت، ١٩٩١ م، ج٧، ص ٣٧٨.

(١٢) ما كان من أفعال بحيث يكون الناس أقرب إلى الصلاح وابعد عن الفساد وما يشرعه (ﷺ) ولم ينزل به وحي، سعيد مطر، **أضواء على السياسية الشرعية**، ص ١٠.

(١٣) فيذكر فيه أسباب ارتفاع الأسعار، **المصادر الشرعية لمصاريف بيت المال**، السبكي، ص ٣٥/ ٦٦/ ٨٩.

(١٤) سليمان الرحيلي، **الفكر التاريخي عند تاج الدين السبكي**، مجلة المؤرخ العربي، ع٤، م١، ١٩٩٩، ص ٢٥٠.

(١٥) حامد طاهر، **الأخلاق الوظيفية لتاج الدين السبكي**، موقع حامد طاهر، (hamedtaher.com).

(١٦) حامد طاهر، المصدر السابق نفسه.

(١٧) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (ت. ٤٥٠هـ)، **الأحكام السلطانية**، الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حَيّويه (٤٧٨هـ)، **غياث الأمم في الثيات الظلم**، أبو يعلى الفراء حمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفَرَّاء (٤٥٨هـ)، لأحكام السلطانية، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (ت. ٧٢٨هـ)، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، سليمان الرحيلي، الفكر التاريخي عند تارج الدين السبكي، مجلة المؤرخ العربي، ع٤، م١، ١٩٩٩، ص ٢٥٠.

(١٨) نظام الملك الطوسي، أبو علي الحسن بن دهقان (ت ٤٨٥ هـ/ ١٠٩٢ م) **سير الملوك أو سياست نامة**، ترجمة يوسف بكار، وزارة الثقافة، عمّان، ٢٠٠٧ م ص ٨٧، ابن تيمية، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، ص١٨

(١٩) العباسي، الحسن بن عبد الله العباسي (٥٧١هـ)، أثار **الأول في ترتيب الدول**، تحقيق عبد الرحمن عميره، دار الجبل بيروت،١٩٨٩م، ص ٤٧.

(٢٠) الشيرزي، عبد الرحمن بن نصر أو النجيب(٥٥٩هـ)، **المنهج المسلوك في سياسة الملوك**، مكتبة المنار الزرقاء، ص ٧، ص ٥٦٢.

(٢١) المصر السابق نفسه.

(٢٢) النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الله (ت ٧٣٣) **نهاية الأرب في فنون الأدب**، تحقيق مفيد قمحية دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠٤، ج٣١، ص ١٣٨-١٣٩.

(٢٣) مشتاك كاظم، **محن العلماء تقي الدين بن بنت الأعز**، حوليات عين شمس، يناير ٢٠١٨، م ٤٦، ص ٣٢.

(٢٤) النويري، المصدر السابق، ج ٣١، ص ١٣١، مشتاك كاظم، مصدر السابق، ص ٣٢٥.

(٢٥) مشتاك كاظم، مصدر السابق، ص ٣٢٥.

(٢٦) السخاوي، شمس الدين ابن عبد الرحمن (٩٢٠)، **الإعلام بالتوبيخ لمن ذم التاريخ**، دار الصميعي، السعودية، ٢٠١٧، ص ٢٢٩.

(٢٧) الجورانة أحمد محمد، **بن تيمية والمغول**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، ٢٠١٩، مج١١، ع٢، ص١١٣٨، المقريزي، **الذهب المسبوك**، ص ١٣٠، ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٧، ص٧٣٩.

(٢٨) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٩، ص ٩٢.

(٢٩) عبد الله الطحاوي، رفضوا مساجدهم الحرام، الجزيرة ٢٠١٩/١١/٤.

(٣٠) مغاوري عبيد منصور، **أثر العلماء في عصر في سياسة دولة المماليك البحرية**، جامعة الأزهر،٢٠٠٣، ص٧٨.

(٣١) نفسه.

(٣٢) ابن أبي زرعة ولي الدين احمد بن عبد الرحيم بن العراقي (ت. ٨٢٦)، **الذيل على العبر في أخبار من عبر**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩، ص ٣٠٤، ابن لقاضي شهبة تقي الدين بن ابي بكر أحمد الاسدي (٨٥١)، **تاريخ ابن القاضي شهبة**، المعهد العلمي للدراسات العربية، دمشق، ١٩٩٤، ج٣، ص ٣٧٣.

(٣٣) محمد الصادق حسين، **البيت السبكي**، دار الكاتب المصري ١٩٤٨، ص ١٦.

(٣٤) أطلق على كل من يشغل منصب القائد العام للجيش المملوكي، أحمد عبد الفتاح حسين، **أتابك العسكر في عصر دولة المماليك**، جامعة الفيوم، ٢٠١٥م، ص ١٠.

(٣٥) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص ٥٠٦، المقريزي، **السلوك**، ج٤، ص٧/٦.

(٣٦) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ص ٢٦.

(٣٧) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ص ٣٠.

(٣٨) المصدر السابق، ص ٣٤.

(٣٩) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ص ٣٤.

(٤٠) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ص٤١.

(٤١) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٨، ص٣٣٥/٣٥٤، المقريزي، **السلوك**، ج٤، ص١٣٥، ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص ٥٣٨.

(٤٢) ابن كثير، المصدر السابق، ج١٨، ص٥٦٣، المقريزي، **السلوك**، ج٤، ص٢٠٧، ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١١، ص ٥٣٣.
(٤٣) ابن كثير، المصدر السابق، ج١٨، ص٦٢٥.
(٤٤) المقريزي، ج٤، ص٢٥٤، ابن إياس، المصدر السابق، ج١، ص ٥٨١.
(٤٥) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٨، ص ٦٧٥، المقريزي، **السلوك**، ج٤، ص٢٦٨، ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ق٢، ص٣.
(٤٦) المقريزي، ج٤، ص ١٨/ ١٩٨/٦٣/٤٦، ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص٥٥٢.
(٤٧) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ق٢، ص٦٧، ابن حجر، **إنباء العمر**، ج٥، ص ١٣٠و ص ١٣٢.
(٤٨) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ص ٨٠-٩٣.
(٤٩) ابن إياس، ابن إياي، **بدائع الزهور**، ج١، ق ٢، ص ١٥، المقريزي، **السلوك**، ج٤، ص٢٨٥.
(٥٠) ابن إياس، المصدر السابق، ج١، ق٢، ص ٦٥، ابن ابي زرعة، **الذيل على العبر**، ص ٢٣٥.
(٥١) نعيم زكي فهمي، **طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٠، ص٥٠-٦٠.
(٥٢) هو تقي الدين علي بن عبد الكافي بن تمام السبكي المصري الشافعي ت (٧٥٦هـ) تولى قضاء دمشق ١٧ سنة، ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٨، ص ٥٦٦، المقريزي، **السلوك**، ج٤، ص ٢٣٣، ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، دار بن كثير، بيروت، ١٩٩١، م ٧، ص٣٠٩.
(٥٣) بلغت حوالي ١٧ عام كقاضي للشافعية، سليمان الرحيلي، **الفكر التاريخي**، ص٢٦.
(٥٤) شمس الدين السخاوي (ت.٩٠٢)، **وجيز الكلام على تاريخ دول الإسلام**، تحقيق بشار عواد وآخرون، دار الرسالة، بيروت، ١٩٨٠، ج١، ص ١٧٨.
(٥٥) ابن كثير، المصدر السابق، ج١٨، ص ٦٨٠.
(٥٦) محمد صادق، **البيت السبكي**، ص ١٦.
(٥٧) ابن إياس محمد بن إياس الحنفي (ت، **بدائع الزهور** في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى زيادة فرانز شتاينر، ١٩٧٥، ج١، ص٥٨٨.
(٥٨) ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج٢، ص٤٣٦.
(٥٩) الأمير علاء الدين بن علي الماردياني نائب السلطنة بالشام (ت ٧٧٢)، عرف بصلاحه وديانته، وإحسانه إلى العلماء والفقراء ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٨، ص ٥٨٣، ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج ١١، ص ١١٦.
(٦٠) ويذكر ابن حجر أنها كانت سنة ٧٥٧، الدرر الكامنة، ج٢، ص ٤٣٦، ابن كثير **البداية والنهاية**، ج١٨، ص٥٦٥، المقريزي، **السلوك**، ج٤، ص ٢٢٠، ابن عماد، **شذرات الذهب**، م٧، ص٣٠٩.
(٦١) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ص ٥٨/٥٩.
(٦٢) نفسه ص٢٣٥.
(٦٣) المقريزي، المصدر السابق، ج٤، ص٥٨/٥٩، محمد بن عبد البر بن يحي أبو البقاء السبكي ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج ٣، ص ٤٠٩.
(٦٤) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ق٢، ص ١٧.
(٦٥) ابن كثير، **البداية النهاية**، ج١٨، ص ٥٩٢.
(٦٦) أحمد بن علي ابن عبد الكافي أبو حامد بهاءالدين بن تقي الدين السبكي، المقريزي، **السلوك**، ج٤، ص ٢١٩.
(٦٧) ابن إياس، المصدر السابق، ج١، ص ٥٨٨، ابن كثير، المصدر السابق، ج١٨، ص ٦٦٩.
(٦٨) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ص٢٧٦، بن حجر، **الدرر**، ج٢، ص ٤٣٦.
(٦٩) ابن طولون، **القلائد الجوهرية في تاريخ الدولة الصالحية**، ص ٥٠٢/٥٠١، **تاريخ ابن شهبة**، ص ٣٧٣.
(٧٠) مقدمة كتبا **معيد النعم**، ص ٨، تاج الدين السبكي وقضاياه من خلال طبقات الشافعية، ص ٤١.
(٧١) ابن كثير، المصدر السابق، ج١٨، ص.٦٦، ابن العماد، **شذرات الذهب**، ج٧، ص٣٧٨-٣٨٠.
(٧٢) ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج٢.
(٧٣) تولى نيابة الشام عام ٧٦٤ في عهد الأشرف شعبان بن حسين بن الناصر محمد، ابن كثير، المصدر السابق، ج١٨، ص ٦٨٢.
(٧٤) ابن كثير، المصدر السابق، ج ١٨، ص708 /709.
(٧٥) ابن زرعة، **الذيل على العبر**، ص ٣٩٠.
(٧٦) المقريزي، **السلوك**، ج٤، ص٢٨٨، ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ق٢، ص٣٢.
(٧٧) الألوسي (١٣١٧ هـ): السيد أبو البركات نعمان بن محمود الأفندي الالوسي البغدادي، **جلاء العينين بمحاكمة الأحمدين**، تحقيق الداني بن منير آل زهوي، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٤٢.
(٧٨) ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج١٨، ص ٧١٢، المقريزي، **السلوك**، ج٤، ص ٢٨٩.
(٧٩) بن حجر، **انباء الغمر**، ج٥، ص ١٠٨.
(٨٠) هو القاضي سراج الدين عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، ولد في بلقينة، من أعمال الغربية، السخاوي، الضوء اللامع، ج ٦، ص ٨٥، المقريزي، **السلوك**، ج٤، ص ٣١٦، ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ق٢، ص٧٤.
(٨١) ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ق٢، ص ٨١، المقريزي، المصدر السابق، ج٤، ص٣٢٥أ ابن أبي زرعة، المصدر السابق، ص ٢٣٦.
(٨٢) السبكي، **معيد النعم**، ص٥.
(٨٣) السبكي، المصدر السابق، ص ٦.
(٨٤) أبو داوود، الحافظ سليمان ابن الأشعث السجستاني(٥٢٧٥)، **صحيح سنن أبو داوود**، ٨٤١١.
(٨٥) السبكي، المصدر السابق، ص٦.
(٨٦) **الخلافة والسلطنة بين الرواية المجلة الأردنية للتاريخ والآثار**، مجلد ١٢، عد ٣، ٢٠١٨، ص٩.
(٨٧) العباسي، الحسن بن عبد الله (ت ٧١٠/ ١٣١٠ م)، **آثار الأول في ترتيب الدول**، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٩ م، ص ٦.
(٨٨) أبي الحسن، **آثار الدول**، ص ٧١.
(٨٩) المقريزي، **السلوك** ج ٦، ص ٢٠.
(٩٠) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: {أَلَا كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ، وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ، أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّ} البخاري (٢٤٠٩).
(٩١) غيداء خزنة كاتبي، **الخلافة والسلطنة** بين الرواية المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، مجلد ١٢، عد ٣، ٢٠١٨، ص٢٢.
(٩٢) سليمان الرحيلي، **الفكر التاريخي**، ص٢٣٣.
(٩٣) هو السلطان محمود بن سبكتين (ت٤٢١هـ)، سلطان الدولة الغزنوية بأفغانستان عام ٣٨٩/ ٩٩٩م، الشيزري، عبد الرحمن بن نصر (٥٩٠هـ)، الذهبي، شمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، **سير أعلام النبلاء**، دار الحديث القاهرة، ٢٠٠٦م، ج١٨، ص ٤٨٤، **نهاية الرتبة في أحكام الحسبة**، تحقيق السيد باز العريني، مطبعة لجنة التأليف والنشر، ١٩٤٦، ص٧.

(٩٤) الشيرزي، المصدر السابق، ص٦، محمد جمعة، **تاريخ الحسبة والمحتسبين**، دار الآفاق العربية ٢٠١٦، ص١٠٦.
(٩٥) غيداء خزنة كاتبي، **الخلافة والسلطنة** بين الرواية المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، مجلد ١٢، عد ٣، ٢٠١٨، ص٢٢.
(٩٦) السبكي، **معيد النعم**، ٢٠.
(٩٧) النويري، **نهاية الأرب**، ج٢٦، ص ١٧٠، **معيد النعم**، ص ١٩، ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ق٢، ص٣٦، ابن كثير **البداية والنهاية**، ج١٨، ص٩٠، (٩٧) المقريزي، **الذهب المسبوك**، ص،١٣٣.
(٩٨) السبكي، **معيد النعم**، ص ٤٥.
(٩٩) السبكي، **معيد النعم**، ص ٤٠، ابن دقماق، صارم الدين بن دقماق (٨٠٥) نزهة الأنام في تاريخ الإسلام، المكتبة العصرية بيروت، ص٢٧٩، غيداء خزنة كاتبي، الخلافة والسلطنة بين الرواية المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، مجلد ١٢، عد ٣، ٢٠١٨، ص١٣، ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ص٥٦٧، ففي عهد الناصر حسن أبطل ما كان معتقدًا لدى الناس بأن النيل لا يأتي إلا برمي أصبع فيه كذلك ما كان يعقد في هذا اليوم من محرمات من شرب الخمر وارتكاب المحرمات على شاطي النيل من قبل العامة والخاصة.
(١٠٠) السبكي، **معيد النعم**، ص ٤٥، سبق التشريع الإسلامي النظم المعاصرة في تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وجعلها مباشرة دون تمييز، ابن ابي الربيع، شهاب الدين أحمد (٣٧٢)، **سلوك المالك في تدبير الممالك**، تحيق حامد عبد الله ربيع، دار الشعب القاهرة، ١٩٨٠، ص ٨٥.
(١٠١) وردت نماذج كثير مما لقاه أمراء المماليك من نهايات محزنة بسبب ظلمهم للرعية، ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ق٢، ص٥٠-٥٤، السبكي، **معيد النعم**، ص ١٣ -١٥.
(١٠٢) نفسه، ص ١٧.
(١٠٣) طارق الكرد، **حقوق الإنسان في دولة المماليك**، جامعة غزة، ٢٠١٥، ص ١٠٨، ص ٢٥.
(١٠٤) العيني، **عقد الجمان**، ج ٣، ص١٧٥.
(١٠٥) السبكي، المصدر السابق، ص ٥٢.
(١٠٦) وظيفة في عامة الأمراء والجند خاصة بتبليغ رسائل السلطان، وعامة الأمور، كذلك إدخال البريد وأخذ التواقيع والأختام، القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج ٤، ص ١٩.
(١٠٧) السبكي، المصدر السابق، ص ٢٣- ٢٥.
(١٠٨) نفسه.
(١٠٩) السبكي، المصدر السابق، ص ٤٩.
(١١٠) السبكي، المصدر السابق، ص ١٥/ ١٦.
(١١١) ابتكر في عصر المماليك الكثير من العقوبات التي لم تعرف قبلهم، كالتوسيط، والتسمير، وغيرها مما كان يؤدي بأصحابها إلى الموت تحت التعذيب، ابن إياس، **بدائع الزهور**، ج١، ق٢، ص ٥٥، السبكي، المصدر السابق، ص ٤٦-٤٧.
(١١٢) السبكي، المصدر السابق، ص ٤١.
(١١٣) الأمير على الماردينى، تولى نيابة الشام ثلاث مرات كان أولها في عام ٧٦٢، المقريزي، **السلوك**، ج٤، ص١٨٩.
(١١٤) السبكي، **معيد النعم**، ص ٤٢.
(١١٥) نزار مدى، تطبيق قوانين الياسة، المجلة دراسات تاريخية، السنة٢٥، العدد٩٣/٩٤، ٢٠٠٩، دمشق، ص٩٥.
(١١٦) السبكي، **معيد النعم**، ص ٤٥.
(١١٧) المقريزي، **السلوك**، ج ٦، ص ٣٠.
(١١٨) السبكي، المصدر السابق، ص ٥٢.
(١١٩) المصدر السابق، ص ٣٨.
(١٢٠) السبكي، المصدر السابق، ص ٢٧.
(١٢١) المصدر السابق، ٢٥/٢٨.
(١٢٢) المصدر السابق، ص ٥١/ ٥٢.
(١٢٣) نفسه.
(١٢٤) السبكي، المصدر السابق، ص٢٧/ ٢٨.
(١٢٥) المقريزي، **السلوك**، ج٦، ص ٧، هالة نواف يوسف الرفاعي، **السجون في مصر في العصر المملوكي**، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٨، ص١٦١.
(١٢٦) المقريزي، **السلوك**، ج ٤، ص٣٤.
(١٢٧) السبكي، المصدر السابق، ص ٥١.
(١٢٨) المصدر السابق، ص ١٨/ ١٩.
(١٢٩) المصدر السابق، ص ٤٩.
(١٣٠) المصدر السابق، ص ٤٩.
(١٣١) المصدر السابق، ص ١٨.
(١٣٢) السبكي، **معيد النعم**، ص ٢٧.
(١٣٣) حامد طاهر، **الأخلاق الوظيفية**، ص ١٥.
(١٣٤) نفسه.
(١٣٥) المصدر السابق، ص٤٥.
(١٣٦) المقريزي، **إغاثة الأمة بكشف الغمة**، ص ١٢٥، السبكي، المصدر السابق، ص،٦٦.
(١٣٧) المقريزي، **السلوك في معرفة دول الملوك**، تحقيق عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٩٧، ج٦، ص٦.
(١٣٨) السبكي، المصدر السابق، ص ٥١/ ٥٢z
(١٣٩) المصدر السابق، ص ٥٢.
(١٤٠) المصدر السابق، ص ١٨.
(١٤١) السخاوي، **الإعلام بالتوبيخ**، ص ٢٣٨.
(١٤٢) السخاوي، المصدر السابق، ص ٢٣٨.
(١٤٣) السبكي، المصدر السابق، ص٧٤.
(١٤٤) السبكي، **معيد النعم**، السخاوي، **الإعلام بالتوبيخ**، ص٢٣٧.
(١٤٥) سليمان الرحيلي، المصدر السابق، ص٢٢٦.
(١٤٦) السبكي، المصدر السابق، ص ٧٦.
(١٤٧) المصدر السابق، ص١٠٥.
(١٤٨) دفن في مقبرة بقاسيون بدمشق في مقبرة كانت لأسرة السبكي، دفن فيها من قبله أخية جمال الدين عام ٧٥٥، ابن كثير، **البداية والنهاية**، ج ١٨، ص ٥٦٣.